

أنها أيدت وأعادت تأكيد أهمية استراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة^(٧٢) للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، وحددت التدابير اللازمة لتنفيذها الفوري وللتحقيق الشامل للأهداف والمقاصد المترابطة لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٢٩/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تأخذ في اعتبارها القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة منذ قراره ١٨/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣٠/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، الذي شددت فيه على أنه ينبغي اعتبار المسنين عنصراً هاماً وضرورياً في عملية التنمية على جميع المستويات داخل أي مجتمع، ومن ثم ينبغي اعتبار المسنات مساهمات في التنمية بالإضافة إلى كونهن مستفيدات منها،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد تصميمها على تشجيع مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية مشاركة كاملة، وعلى تعزيز التنمية والتعاون والسلم الدولي،

وإدراكاً منها للإسهام الهام والبناء في تحسين مركز المرأة من جانب لجنة مركز المرأة، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، والمؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعنية،

وإذ يقلقها أن الموارد المتاحة لبرنامج النهوض بالمرأة بالأمانة العامة لا تكفي لتأمين الدعم الكافي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولتنفيذ الفعّال لجوانب أخرى من البرنامج، لاسيما الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥،

وإذ تأسف لأن المشاورة الأقاليمية الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة لم تعقد في عام ١٩٩١ كما كان مقرراً، وإذ تسلّم بأن النهوض بالمرأة هو أحد أولويات المنظمة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٧٣)؛

٢ - تعيد تأكيد الفقرة ٢ من الفرع الأول من التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ

(٧٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٧٣) A/46/439.

وإذ تلاحظ أن تدهور البيئة يؤثر بشدة على حالة المرأة، لاسيما في البلدان النامية،

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام^(٧٤) التي يحيل بموجبها تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

٢ - تشي على الصندوق لدعمه المشاريع الحفّازة والمبتكرة التي تعزز القدرة الوطنية على تحسين حالة المرأة؛

٣ - تشجع الصندوق على مواصلة تعزيز المبادرات التي من شأنها إدماج البُعد المتعلق بقضايا المرأة في الجهود الإنمائية الرئيسية التي تبذلها الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛

٤ - تؤيد الدور الذي يقوم به الصندوق في تعزيز الأهمية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥؛

٥ - تلاحظ مع الارتياح الزيادة المطردة في التبرعات المقدمة للصندوق وتحت الحكومات والجهات المانحة العامة والخاصة على مواصلة تقديم دعمها للصندوق عن طريق تقديم التبرعات والتعهد بتقديمها لبرامج الصندوق؛

٦ - تؤكد أهمية عمل اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال التوجيهات المتعلقة بالسياسة والتوجيهات البرنامجية المتصلة بأنشطة الصندوق؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يستكشف إمكانية توفير خدمات المؤتمرات بلغات العمل ذات الصلة للجنة الاستشارية، نظراً لأهمية عملها؛

٨ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة الصندوق، الذي سيقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩.

الجلسة العامة ٧٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٩٨/٤٦ - تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، وخاصة القرار ٧٧/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي كان مما ورد فيه

المرأة ولجنة مركز المرأة في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك في المؤتمر نفسه، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥؛

٩ - تؤيد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي أوصى فيه المجلس بعقد مؤتمر عالمي معني بالمرأة في عام ١٩٩٥ وطلب أن تعمل لجنة مركز المرأة كهيئة تحضيرية للمؤتمر العالمي؛

١٠ - تطلب إلى اللجنة أن تتخذ قراراً بشأن مكان انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في موعد أقصاه دورتها السادسة والثلاثين، وفقاً لمقرر اللجنة ١٠٢/٣٥ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩١^(٧٤)، مع مراعاة ضرورة إعطاء الأولوية للمناطق التي لم تستضف بعد مؤتمراً عالمياً معنياً بالمرأة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يعين في موعد أقصاه عام ١٩٩٢ الأمين العام للمؤتمر؛

١٢ - تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم مدخلات عملية المنحى عند رفع تقارير إلى اللجنة عن الموضوع ذي الأولوية المتعلق بالتنمية؛

١٣ - تحيط علماً مع الارتياح بنشرة "المرأة في العالم، ١٩٩٠-١٩٩٠"^(٧٥) بفضل الجهود التعاونية بين مختلف منظمات الأمم المتحدة؛

١٤ - توصي بالتوسع في وضع أساليب لتبويب وجمع البيانات في مجالات اهتمام تحدها اللجنة، بهدف إعداد طبعة محدثة من المنشور المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه بجميع اللغات الرسمية، لتكون وثيقة معلومات أساسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

١٥ - تؤكد، في إطار الاستراتيجيات التطلعية، على أهمية إدماج المرأة إدماجاً تاماً في عملية التنمية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والملحة للبلدان النامية، وتطلب إلى الدول الأعضاء وضع أهداف محددة على كل مستوى من أجل زيادة مشاركة المرأة في المراكز الفنية والإدارية ومراكز اتخاذ القرارات في بلدانها؛

١٦ - تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى إيلاء اهتمام عاجل لمعالجة أوجه الظلم الاجتماعي - الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي كخطوة ضرورية نحو الإعمال الكامل لأهداف وغايات الاستراتيجيات التطلعية؛

استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، التي دعت إلى تحسين سرعة تنفيذ الاستراتيجيات أثناء العقد الأخير الحاسم من القرن العشرين، لأن التكلفة التي تتكبدها المجتمعات من جراء عدم تنفيذ الاستراتيجيات ستكون باهظة من حيث بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوء استخدام الموارد البشرية، وانخفاض مستوى تقدم المجتمع بكامله؛

٣ - تحث الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ التوصيات؛

٤ - تطلب مرة أخرى إلى الدول الأعضاء إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج المتعلقة بالموضوع الفرعي "العمالة والصحة والتعليم"، وبوجه خاص تعليم القراءة والكتابة من أجل تمكين المرأة، لاسيما في المناطق الريفية، من تلبية احتياجاتها الخاصة عن طريق الاعتماد على الذات وتعبئة الموارد المحلية، وكذلك إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بدور المرأة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي، وفي مجالات السكان والبيئة والإعلام؛

٥ - تعيد تأكيد الدور الرئيسي للجنة مركز المرأة في المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة، وتطلب إليها أن تستمر في تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية حتى سنة ٢٠٠٠، استناداً إلى أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، والموضوع الفرعي "العمالة والصحة والتعليم"، وتحث جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعاون الفعّال مع اللجنة في هذه المهمة؛

٦ - تطلب إلى اللجنة عند النظر في الموضوع ذي الأولوية المتصل بالتنمية خلال دورتها السادسة والثلاثين والدورات التالية، أن تكفل مساهمتها المبكرة في أعمال المؤتمرات الدولية الكبيرة القادمة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي سيعقد في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي سيعقد في عام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سيعقد في عام ١٩٩٤، وأن تتناول أثر التكنولوجيات على المرأة؛

٧ - تطلب أيضاً إلى اللجنة أن تبدي اهتماماً خاصاً بالمرأة في البلدان النامية، خصوصاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً التي تعاني أكثر من غيرها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وعبء الديون الخارجية الفادحة، وأن توصي بإجراءات أخرى لتحقيق تكافؤ الفرص لهؤلاء النساء ودمجهن في عملية التنمية عند النظر في الموضوع ذي الأولوية المتعلق بالتنمية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل اشتراك الموظفين المناسبين من أمانتي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد

(٧٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١.

الملحق رقم ٨ (E/1991/28)، الفصل الأول، الفرع دال.

(٧٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.XVII.3.

٢٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تحديث " الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية " (٧٧)، واضعاً في الاعتبار أهمية هذه الدراسة، مع التأكيد بصفة خاصة على ما للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه غالبية البلدان النامية من آثار معاكسة، خصوصاً على ظروف المرأة، وإيلاء اهتمام خاص لتزايد سوء أحوال دمج المرأة في القوى العاملة، ولما لحفز الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من أثر على فرص المرأة في التعليم والصحة ورعاية الطفل، وأن يقدم صيغة أولية محدثة لـ " الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية " إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة في عام ١٩٩٣، وصيغة نهائية في عام ١٩٩٤؛

٢٥ - تطلب من الحكومات عند تقديم الترشيحات للوظائف الشاغرة في الأمانة العامة، وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات، أن تعطي الأولوية لترشيح النساء، وتطلب إلى الأمين العام عند استعراض تلك الترشيحات أن يولي اعتباراً خاصاً للمرشحات من البلدان النامية المثلة تمثيلاً ناقصاً وغير المثلة؛ وأن يساعد تلك البلدان على اختيار المرشحات المناسبات لشغل الشواغر على مستوى اتخاذ القرارات؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق اللجنة، بشأن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية؛

٢٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام مواصلة توفير الاعتمادات في الميزانية العادية للأمم المتحدة للبرامج الإذاعية الأسبوعية الحالية المعنية بالمرأة، وتوفير الاعتمادات الكافية لتقديم برامج إذاعية بمختلف اللغات، وتطوير مركز التنسيق الخاص بالمواضيع المتعلقة بالمرأة في إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة الذي ينبغي أن يقدم، بالتنسيق مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة برنامجاً إعلامياً أكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة؛

٢٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، تقييماً للتطورات الأخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الأولوية المقرر النظر فيها في الدورة التالية للجنة، وأن يحيل إلى اللجنة موجزاً للآراء ذات الصلة بالموضوع التي أعربت عنها الوفود خلال المناقشة في الجمعية العامة؛

١٧ - ترحب بتشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لوضع قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المصابين بحالات عجز؛

١٨ - تحث على إيلاء اهتمام خاص من جانب الأمم المتحدة والحكومات لحالة النساء المصابات بالعجز، وعلى أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لضمان تكافؤ الفرص لهن في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛

١٩ - تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية لحماية اللاجئين التي أعدها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٧٦)، والتي توفر وسيلة عملية لتأمين حماية اللاجئين، وتتمشى مع مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة مركز المرأة بشأن هذه المسألة؛

٢٠ - توصي بأن تدرج جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحليلات السياسة لقضايا التنمية وكذلك في المقترحات لكبرى المؤتمرات الدولية، وفي مشاريعها الإنشائية، إمكانية مساهمة النساء فيها في مرحلة الكهولة والشيخوخة، حسب الاقتضاء؛

٢١ - تلاحظ أهمية المشاورة الأقاليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة عند التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتطلب أن تقدم لجنة مركز المرأة في دورتها السادسة والثلاثين توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل عقد المشاورة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٣؛

٢٢ - تحث اللجنة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والحكومات على أن تولي اهتماماً خاصاً للنساء والأطفال اللاجئين والمهاجرات، مع مراعاة مساهمتهن في كل من الميدان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحاجة العاجلة لتفادي جميع أنواع التمييز ضدهن؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام عند صياغة الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١، وعند إدماج الاستراتيجيات التطلعية في الأنشطة التي طلبتها الجمعية العامة أن يولي اهتماماً خاصاً لتعزيز الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ولموضوعات قطاعية معينة تشمل الأهداف الثلاثة، وهي المساواة والتنمية والسلام، وتشمل بصفة خاصة محور الأمية والتعليم والصحة والسكان، وأثر التكنولوجيا على البيئة وأثرها على المرأة، والمشاركة الكاملة للمرأة في اتخاذ القرارات؛

(٧٦) انظر: وثيقة اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين EC/SCP/67، المرفق.

٢ - تلاحظ مع التقدير أن المعهد يواظب على نهجه الثنائي بوصفه عاملاً للتوعية بدور المرأة في التيار العام للتنمية، ومركزاً للأنشطة البحثية والتدريبية والإعلامية المتخصصة، ولاسيما في مجالات الاهتمام الجديدة التي تمس المرأة والتنمية؛

٣ - تشني على المعهد لجهوده الدائبة من أجل الربط الوثيق بين أنشطته البحثية والتدريبية، وخصوصاً في ميدان الإحصاءات التحليلية عن المرأة، مع تركيز خاص على القطاع غير الرسمي والبيئة والاتصالات؛

٤ - تلاحظ مع التقدير ما يبذله المعهد من جهد من أجل التعاون مع المكتب الإحصائي بالأمانة العامة لتحسين المفاهيم والأساليب المتبعة في الإحصاءات والمؤشرات عن حالة المسنات^(٧٩)، وتحت المعهد على مواصلة هذا العمل الرائد؛

٥ - تطلب إلى المعهد أن يعزز أنشطته المتصلة بمسألة التقليل من قيمة المرأة، الحضرية والريفية على السواء، في الأنشطة الاقتصادية، وبرصد وتقييم المشاريع والبرامج المتعلقة بالمرأة والتنمية وتحليل أثرها، وإعادة إدخال النتائج في النظام التشغيلي؛

٦ - تطلب أيضاً إلى المعهد أن يواصل توطيد تعاونه مع مؤسسات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المؤسسات والمنظمات التي تعني بقضايا المرأة والتنمية، ومع مراكز ومعاهد البحث والتدريب على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

٧ - تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات التي أسهمت في أنشطة المعهد أودعتهما؛

٨ - تجدد نداءها للدول وللنظم الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، حتى يتمكن المعهد من تنفيذ ولايته، وهي التصدي للتحديات الجديدة والاستباق المبكر، حيثما يمكن، لمجالات القلق الناشئة المتعلقة بالمرأة والتنمية؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن أنشطة المعهد في إطار البند المعنون " النهوض بالمرأة ".

الجلسة العامة ٧٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٠٠/٤٦ - تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المادتين ١ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة،

(٧٩) المرجع نفسه، الفقرات ٥ إلى ٧.

٢٩ - تطلب إلى اللجنة الخامسة عند استعراض برنامج النهوض بالمرأة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، التأكد من أن معدلات الوظائف الثابتة والمساعدة المؤقتة وأوجه الإنفاق الأخرى كافية لضمان الدعم المناسب للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولتنفيذ الفعّال لجوانب أخرى من البرنامج، وخصوصاً للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وعليها أن تحدد معدلات الموارد اللازمة إذا كانت الموارد المقترحة غير كافية؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار؛

٣١ - تقرر النظر في مسألة الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ في دورتها السابعة والأربعين في إطار البند المعنون " النهوض بالمرأة ".

الجلسة العامة ٧٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٩٩/٤٦ - المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٤/٦٠ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وتحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١،

وإذ تحيط علماً بتقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن أنشطته^(٧٨)،

وإذ تسلّم بدور المعهد الحفّاز ودوره في مجال الدعوة من أجل تسهيل إدماج المرأة بوصفها شريكة في التنمية من خلال الأنشطة البحثية والتدريبية والإعلامية المتعلقة بالقضايا التي تمس المرأة والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية عمل المعهد في مجالات البحث والتدريب والإعلام المتصلة بالمرأة والتنمية كشرط أساسي لإحداث تغييرات في التنمية تفيد المرأة والمجتمع،

وإذ يزداد وعيها بأن سكان العالم يشيخون بسرعة وبأن المرأة تشكّل غالبية السكان المسنين،

١ - تعرب عن ارتياحها لتقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن أنشطته؛

(٧٨) A/46/325، المرفق.